

النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين

< سعادة شامي

كبير الاقتصاديين

+965 82425364,

Saadechami@nbk.com

## خيارات الصين والتأثير المحتمل على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

### أبرز النقاط

- النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين يتصاعد، حيث يهدد الجانبان باتخاذ إجراءات إضافية يمكن أن تقود إلى حرب تجارية شاملة.
- لا يمكن للصين أن ترد بالمثل من خلال رفع الرسوم الجمركية، لأن وارداتها من الولايات المتحدة أقل بكثير من صادراتها، ولكن لديها عدد من الخيارات الأخرى التي يمكن أخذها بعين الاعتبار، على الرغم من أن أي منها ليس مثالياً.
- من المحتمل أن تقدم الصين بعض التنازلات وتخفف الولايات من بعض مطالبها للتوصل إلى اتفاق، بحيث يخرج الطرفين من هذه الأزمة "منتصرين".
- في حالة استمرار النزاع التجاري، يمكن أن تتأثر دول الخليج بشكل رئيسي من خلال انخفاض محتمل في سعر النفط، لكن مع مواردها الوفيرة يمكن إحتواء هذا التأثير بسهولة.

الجانبان بموجبها على تجميد أي رسوم إضافية والبدء بمفاوضات تهدف إلى تقليل الحواجز التجارية بين الكتلتين. ولكن لم يحدد الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جدولاً زمنياً لهذه المفاوضات. وربما دفعت الهدنة البعض إلى الاعتقاد بأنه من السهل الوصول إلى اتفاقية تجارية على المدى القريب، إلا أنه وفقاً لعدة تصريحات، يبدو أن مفهوم الاتفاقية يختلف بين أميركا وأوروبا. ففي حين اعتبرت الولايات المتحدة أنها حققت انتصاراً حتى فيما يخص الزراعة، ترى أوروبا أن الزراعة هي خارج إطار المفاوضات، بينما تعارض فرنسا بشدة حتى مناقشة هذا الموضوع. لذلك ليس من الواضح إلى متى ستستغرق المحادثات وما هي القضايا التي سيتم تغطيتها ومدى إمكانية نجاحها. إذا ما نظرنا إلى الاتفاقيات التجارية الأخرى، يمكن القول أن التوصل إلى اتفاق، حتى وإن كان ممكناً، سيستغرق وقتاً طويلاً.

### التوجه نحو التدابير الحمائية

والحقيقة أن الصفقات التجارية الثنائية ليست الحل الأفضل لمشاكل التجارة العالمية، حيث قد تنجح في تقديم القليل من الإصلاح، لكن لا شك أنها ستؤدي إلى مشاكل أخرى ومع دول أخرى. وكما قال السيد كارني محافظ بنك إنجلترا: هناك طرق "سهلة" لوضع التدابير الحمائية التي تركز على المفاوضات الثنائية، وهناك طرق "صعبة" من شأنها تحرير التجارة العالمية. أما الأولى، فتستوثر على الوظائف والنمو والاستقرار بينما ستساهم الثانية في دعم النمو وعولمة أكثر شمولاً. ويبدو أننا نسير على خطى الأولى، إلا إذا تم حل النزاعات من قبل جميع الأطراف، وفق آليات موجهة لإصلاح النزاع التجاري القائم، مثل الآليات التي تملكها منظمة التجارة العالمية والتي من شأنها تعزيز النظام التجاري الدولي والاقتصاد العالمي .

لا يمكن للتدابير الحمائية أن تعالج المخاوف التجارية ولكنها حتماً ستؤثر على النمو. وإلى جانب التأثير السلبي على القطاعات في الدول المتضررة، ستؤثر الحرب التجارية الكثير من الشكوك وسترفع مستوى المخاطر وتضعف الثقة وتوقف الاستثمارات الجديدة. ففي حين أن التأثير الأولي للرسوم قد يكون محدوداً، إلا أن التأثيرات غير المباشرة على الأسواق المالية العالمية وسلاسل التوريد يمكن أن تكون أكبر بكثير .

تصاعدت في الآونة الأخيرة حدة التوترات في العلاقات التجارية العالمية التي ظهرت في وقت مبكر من العام كتهديدات ومناوشات فقط لا غير، ويبدو أنها تحولت إلى حرب تجارية في الآونة الأخيرة بين أميركا والصين. إذ أن لحرب كهذه تأثير سلبي ليس فقط على الأطراف المعنية مباشرة بها، بل من الممكن كذلك أن يصل تأثيرها إلى عدة دول في أنحاء العالم. حيث من المتوقع أن تتسبب في تباطؤ النمو العالمي إضافة إلى تعثر التعافي الاقتصادي الذي كان طال انتظاره بعد الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨.

### الوضع الحالي للنزاع التجاري

أعلن الرئيس "ترامب" في مارس رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على واردات الصلب و ١٠٪ على الألومنيوم من الصين وأوروبا وكندا وغيرها. وقد اتسمت الردود الأولية للدول المتأثرة بقرار أميركا بالحذر، في محاولة منها لإفساح المجال للمفاوضات. وبالفعل، فقد توصلت أميركا إلى هدنة مع أوروبا لتأجيل فرض الرسوم لشهرين بهدف التوصل إلى اتفاق مع أوروبا، غير أن هذا لم يحصل وبدأ تطبيق الرسوم المؤجله على أوروبا في يونيو .

إلا أن أميركا قامت برفع الرسوم الجمركية مرة أخرى في يوليو بنسبة ٢٥٪ على السلع الصينية التي تصل قيمتها إلى ٣٤ مليار دولار والتي تتبعها رسوم أخرى في الأسابيع المقبلة على واردات قيمتها ١٦ مليار دولار. كما هدد الرئيس "ترامب" بفرض المزيد من الرسوم إذا ما ردت الصين بالمثل، والتي بدورها قامت برفع الرسوم الجمركية. مما دفع أميركا للنظر في فرض الرسوم على السلع التي تصل قيمتها ٢٠٠ مليار دولار بنسبة ٢٥٪ بدلاً من النسبة المقترحة أصلاً البالغة ١٠٪ والتي قد تطبق في فصل الخريف. إن المحادثات الأخيرة بين الطرفين في واشنطن لم تؤدي إلى أي نتيجة.

ولقد قد أشار الرئيس "ترامب" سابقاً إلى أنه على استعداد لرفع الرسوم الجمركية على جميع الواردات الصينية التي تبلغ أكثر من ٥٠٠ مليار دولار. كما كان قد هدد مسبقاً بفرض رسوم بنسبة ٢٥٪ على السيارات المستوردة مبرراً ذلك بأسباب تتعلق بالأمن القومي والذي سيؤثر على ما يقارب ٥٠ مليار دولار من صادرات أوروبا .

ومؤخراً، أعلنت أميركا والاتحاد الأوروبي عن وصولهما إلى هدنة اتفق

## ما هي الخيارات المتاحة أمام الصين؟

### الخيار ١ - الرد برفع الرسوم

هناك عدد من الخيارات أمام الصين. الخيار الأول هو أن يأتي رد الصين بالمثل، مع تبني سياسة "العين بالعين" ضد أميركا. وبالفعل، أعلنت الصين عن اعتزامها فرض رسوم على واردات أميركا التي تبلغ قيمتها ٦٠ مليار دولار، مما يشير إلى عدم التوازن بين البلدين. حيث أن الصين سوف تنفذ من السلع أو الخدمات التي تستطيع رفع الرسوم الجمركية عليها وذلك لقلّة وارداتها من أميركا مقابل صادراتها إليها (١٢٥ مليار دولار مقابل ٥٠٠ مليار دولار). بمعنى آخر، لا تستطيع الصين أن ترد بمثل الرسوم لكنها قد تلجأ إلى خيارات أخرى.

### الخيار ٢ - فرض الضرائب واستخدام أدوات سعر الصرف

أما الخيار الثاني أمام الصين، فهو اللجوء إلى تدابير أخرى غير جمركية، تزامنا مع رفع الرسوم. ويمكن أن تشمل هذه التدابير أيضا فرض ضرائب أو رسوم إضافية على الشركات الأميركية العاملة في الصين، أو افتعال خفض لقيمة الرمينبي بطريقة تعوّض، ولو جزئياً، عن الزيادة في تكلفة الصادرات إلى أميركا. ولكن كلا الخيارين لهما سلبيتهما.

أولاً، إن استهداف أميركا لوحدها عند تخفيض قيمة العملة سيؤدّد المزيد من التعقيدات لأي مفاوضات مستقبلية، وسيؤثر على جميع الشركاء التجاريين مع الصين، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اشتعال حرب عملات من شأنها أن تؤثر على الصين نفسها في نهاية المطاف. وقد أكد المسؤولون في الصين مؤخراً أنهم لن يلجأوا للتلاعب بالعملة من أجل تسويق الصادرات المستهدفة بالرسوم، وذلك على إثر ردّهم على اتهام "ترامب". ومع ذلك، فقد انخفض سعر الرمينبي بنسبة ٧٪ مقابل الدولار منذ مايو، ولكن لم يكن ذلك كافياً للتعويض عن الرسوم بنسبة ٢٥٪، إلا أنه سيخفف من حدة الأثر. وقد قدر كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي "أوليفيه بلانشارد" أن الصين ستحتاج إلى خفض قيمة عملتها بأكثر من ١٢٪ لتعويض تأثير الرسوم الجمركية البالغة ٢٥٪.

ثانياً، سيتسبب انخفاض قيمة العملة في ارتفاع التضخم، مما سيطلب اتباع سياسة مالية ونقدية مقيّدة ذات تأثير سلبي على النمو، الذي كان تراجع بدوره من أعلى مستوياته منذ بضع سنوات. وثالثاً، سيؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع خدمة الدين الخارجي (المقدر عند أعلى من ٧٥٠ مليار دولار) مما سيؤثر بدوره على الاستهلاك والنمو. ورابعاً، سوف يؤدي التراجع السريع جداً إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهو أمر شهدته الصين في العام ٢٠١٥، مما سيدفع الصين إلى استخدام احتياطاتها الأجنبية.

أما بالنسبة لفرض الضرائب والرسوم على الشركات الأميركية، فإنها ستضّر الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تحاول تلك الشركات مغادرة الصين، مما سيزيد من شكوى المستثمرين الأجانب في الصين الذين لا يعملون على قدم المساواة. كما أنها سوف تنني غيرهم من المستثمرين المحتملين من القدوم إلى الصين، لأن مثل هذه الرسوم والضرائب لا يمكن أن تفرض على الشركات الأميركية دون غيرها.

### الخيار ٣ - عقد اتفاقيات تجارية مع البلدان الأخرى

الخيار الثالث المتاح هو أن تنظر الصين في عقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى مماثلة كتلك التي تم الاتفاق عليها مؤخراً بين الاتحاد الأوروبي واليابان. إذ قد تستفيد الصين من العمل مع الدول الآسيوية الأخرى المرتبطة معها في سلسلة الإنتاج سواء على مستوى فردي أو جماعي. وقد تلجأ الصين إلى فرض رقابة على مستوى الأجور والأسعار من أجل التحكم في التكلفة (والتي لا تزال

ممكنة في الصين)، بالتعاون مع دول آسيوية أخرى بهدف التعويض جزئياً عن الزيادة في تكلفة الصادرات. فإن أي اتفاق يشمل اليابان سيكون له وزن أكبر بكثير، لكن قد لا يكون ذلك ممكناً نتيجة الصدع الدبلوماسي الحالي بين البلدين. وعلى أي حال، فإن أي اتفاقية تجارية تحتاج إلى وجود مصالح مشتركة بين أطرافها، وستتطلب بذل جهود مستمرة لوقت طويل.

### الخيار ٤ - فتح أسواق جديدة

أما الخيار الرابع فهو أن تسعى الصين بقوة لافتتاح أسواق أخرى من خلال مبادرات مختلفة مثل مبادرة "حزام واحد - طريق واحد". ولكن ستستغرق فتح أسواق جديدة وقتاً طويلاً حتى تتحقق، وبالتالي لا يمكن أن يكون هذا الخيار مناسباً، إضافة إلى أن هذه الأسواق لا تُقارن على الإطلاق مع قوة وضخامة السوق الأميركي.

### الخيار ٥ - تجنب الرد بالمثل

وأخيراً، قد تختار الصين تجنب اتخاذ أي خطوة بهذا الشأن وعدم الرد على الرسوم الأميركية على اقتراض أن هذه الرسوم ستؤدي في النهاية إلى إلحاق ضرر على أميركا. فقد بدأت بعض القطاعات بالتأثر فعلاً بتلك القرارات، مما قد يضع ضغطاً على الإدارة الأميركية لتغيير موقفها، إلا أن التأثير الكامل سيستغرق مزيداً من الوقت حتى يظهر. وقد وافقت الرئاسة الأميركية مؤخراً على دفع ١٢ مليار دولار للمزارعين المتأثرين بالرسوم. تستطيع أميركا أن تقدم المساعدة للمتضررين بسبب الوضع الجيد لاقتصادها، الذي يبدو أنه أثر على توقيت الحرب التجارية. ولكن إذا استمر هذا الأمر، فإن ضح الميزان من الأموال على جميع القطاعات المتأثرة بالرسوم المرتفعة سيكون أمراً مكلفاً للغاية، خاصة إذا تصاعدت قرارات رفع الرسوم الجمركية أو إذا أصبح الاقتصاد الأميركي عرضةً للتباطؤ. وتشير الأوضاع حالياً إلى مزيد من المخاوف الداخلية من السياسة التجارية للدلالة الأميركية.

ويمكن أن تتخذ الصين قراراً استراتيجياً بعدم الرد إذا اعتبرت أن التهديدات الأميركية ليست ذات مصداقية، وذلك بسبب رد الفعل المحلي ضد القيود التجارية. فحسب قوانين نظرية الألعاب، تعتمد استجابة كل لاعب في لعبة ذات طبيعة متسلسلة على مصداقية إستراتيجية اللاعب الآخر من عدمها. حيث أن أي إستراتيجية تفقد مصداقيتها إذا عادت بالضرر على من أطلقها. في سياق النزاعات التجارية الحالية، ستؤثر الرسوم على البلدين. لذا، فالسؤال يصبح "من الذي سيتحرك أولاً؟".

إن قرار الصين بعدم اتخاذ أي إجراءات قد يحمل بعض الميزات. حيث إن انخفاض الطلب على الصادرات الصينية قد يؤدي إلى بعض الانخفاض في قيمة العملة الذي سيعوض جزئياً عن ارتفاع تكلفة الصادرات مع أميركا ويعزز في الوقت نفسه القدرة التنافسية مع الدول الأخرى دون اللجوء إلى تلاعب متعمد بالعملة. قد يؤدي ذلك إلى تبني الصين سياسة لإنعاش نمو الطلب المحلي لتعزيز النمو، وهو أمر طالبت به العديد من الدول من ضمنها أميركا، حيث طالبت الصين بتقليص فائض الحساب الجاري لديها وتراكم الاحتياطات الأجنبية من خلال فرض إصلاحات هيكلية من شأنها خفض المدخرات ودعم الاستهلاك المحلي.

### خيارات الصين محدودة ولكن لا يزال بإمكانها التوصل إلى اتفاق

في جميع الحالات، يبدو أن الخيارات المتوفرة أمام الصين محدودة خاصة إذا نجحت اتفاقيات ثنائية بين دول أو مجموعات اقتصادية أخرى في هذه الأثناء. لذا يتعين على الطرفين تقديم بعض التنازلات للتوصل إلى اتفاق. فقد تضطر الصين إلى النظر في الاستغناء عن بعض القضايا (حقوق الملكية الفكرية وزيادة الواردات من الولايات المتحدة على سبيل المثال) ذات الضرر المحدود

التجارية. وعلى الرغم من أن منطقة الخليج لم تتأثر بقدر ما تأثرت دول أخرى، إلا أن البعض قد شهد بالفعل بعض تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. كما من الممكن أن تنخفض وتيرة تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة المتوقعة من ضم بعض البورصات في مؤشرات الأسواق الناشئة (مورغان ستانلي وفوتسي). قد تضطرّ دول مجلس التعاون الخليجي بعد ذلك إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أسرع من أسعار الفائدة الأميركية لجذب رؤوس الأموال، مما قد يولد تأثيرات ضارة على الاستثمار والبطالة.

وختاماً يمكن القول ان التطورات الحالية تشير إلى استمرار التدهور في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين. حيث لدى الصين عدد من الخيارات المتاحة أمامها، لكن لا خيار منها يعدّ مناسباً. غير أن أحد الخيارات الممكنة للصين هو تقديم بعض التنازلات التي لا تؤذيها بشكل كبير على أن تخفف الولايات المتحدة بعض الشيء من مطالبها بما يكفي للتوصل إلى اتفاق بحيث يخرج الطرفين من هذه الأزمة "منتصرين". أما إذا استمر النزاع التجاري لفترة طويلة، ستتأثر دول مجلس التعاون الخليجي بالتأثيرات المرتدة، والتي ستؤدّ من انخفاض محتمل في أسعار النفط ووجود الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أسرع من المتوقع في حال تسارع التضخم في أميركا واستجابة الاحتياطي الفيدرالي لذلك، بتبني سياسة نقدية متشددة. ولكن باستطاعة المنطقة التغلب على هذه التأثيرات بأقل قدر من الضرر نظراً لما تملكه من موارد مالية كافية.

، كما قد تحتاج الولايات المتحدة إلى تهدئة موقفها وتخفيض مطالبها لأنها تعلم أن الصين لا يمكنها أن تلبّي كل المطالب. بهذه الطريقة، يمكن لكلا الطرفين إنهاء هذه الأزمة "منتصرين". على أي حال، من الصعب على الصين أن تتراجع عن سياسة الإنفتاح على العالم التي شرعت فيها منذ أربعة عقود مضت. حيث أن سياسة الإنفتاح قد خدمتها بشكل جيد للغاية وحوّلتها من واحدة من أفقر الدول إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مما مكنها من انتشال حوالي ٨٠٠ مليون شخص من الفقر.

وفي ظل عدم وجود إتفاق، قد يواجه العالم نتيجتين سيئتين محتملتين: إما نزاعات تجارية مطولة، أو حرب تجارية شاملة لا تنتهي حتى يعي كل طرف في الشراكة التجارية أن لا مجال لمزيد من الضرر. وفي كلا الحالتين، سيكون هنالك تبعات على جميع الدول، حتى تلك التي لا صلة لها بالنزاع بشكل مباشر كدول الخليج العربي .

### آثار الحرب التجارية على منطقة الخليج العربي

كيف من الممكن أن تتأثر منطقة الخليج بحرب تجارية محتملة أو نزاعات مطوّلة؟ نظرياً، لن يكون هناك آثار مباشرة من الحرب التجارية على المنطقة، إذ لا تعتبر المنطقة معنيّة بشكل مباشر بهذه النزاعات الحالية. حيث تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة مستوردة ذات عجز تجاري كبير (باستثناء صادرات النفط). لذلك لا توجد أسباب لقيام دول أخرى بفرض رسوم جمركية على الصادرات ولا يوجد أي سبب يدفع المنطقة لفرض رسوم جمركية على وارداتها. ولكنها ستتأثر حتماً بالتأثيرات المرتدة لتلك النزاعات من خلال العديد من القنوات.

أولاً، إذا تضرّر النمو العالمي، سينخفض الطلب على النفط كما ستخضع الأسعار. علاوة على ذلك، تعد الصين ودول آسيوية أخرى من الدول المستوردة الرئيسية للنفط، والأكثر تضرراً من النزاعات التجارية، مما سيفرض ضغوطاً على أسعار النفط. وسيكون التأثير على أسعار النفط أكثر وضوحاً إذا ارتفع إنتاج النفط في الفترة القادمة على خلفية قرار أوبك بزيادة الإنتاج بالإضافة إلى التوقعات بأن الإنتاج الأميركي سيرتفع بشكل كبير. في حال موافقة أوبك وروسيا، كما فعلتا في العام ٢٠١٦، على إعادة التوازن في أسواق النفط من خلال تقييد الإنتاج، فإن ذلك قد يتسبب في خلق مشاكل مع الولايات المتحدة.

ثانياً، ستؤدي الزيادة في الرسوم إلى ارتفاع الأسعار في معظم الدول ذات الشراكة التجارية، وبالأخص أميركا. في حين أن تأثير الرسوم على الأسعار في أميركا قد جاء ضئيلاً، إلا أنه من المؤكد سوف يتسارع في الوقت المناسب. ويعتبر الصلب والألمنيوم خير مثال على ذلك. إذ يدخل الصلب في إنتاج العديد من السلع مثل السيارات والشاحنات والأجهزة وغيرها، كذلك الألمنيوم الذي يعتبر عنصر أساسي في العديد من المنتجات من النقل إلى التعبئة والتغليف. فعندما يتم فرض رسوم على الواردات الأخرى، سيكون التأثير على الأسعار أعلى من ذلك بكثير. وبالنظر إلى أن دول الخليج تستورد العديد من السلع، إضافة إلى ارتباط عملاتها بالدولار، فإن التضخم المستورد سيكون أمراً لا بد منه في دول الخليج، مما سيتطلب مجموعة من السياسات التقييدية ذات التأثير السلبي والمعاكس على النمو.

ثالثاً، وفي ذات السياق، إذا ارتفع التضخم في أميركا بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة، سيضطر الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع سعر الفائدة بوتيرة أسرع، مما سيدفع دول المنطقة إلى رفع معدل فائدتها نظراً للحاجة إلى إبقاء ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي في غياب أي رقابة أو قيود على رأس المال .

رابعاً، يشهد العالم حالياً تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة إلى الأسواق المتقدمة وبالأخص إلى أميركا، بسبب ارتفاع سعر الفائدة وقوة الدولار، ولكن أيضاً بسبب عدم اليقين والمخاطر الناجمة عن النزاعات



## Head Office

### Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP  
Abdullah Al-Ahmed Street  
P.O. Box 95, Safat 13001  
Kuwait City, Kuwait  
Tel: +965 2242 2011  
Fax: +965 2259 5804  
Telex: 22043-22451 NATBANK  
www.nbk.com

## International Network

### Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP  
Zain Branch  
Zain Tower, Building 401, Road 2806  
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP  
Bahrain Head Office  
GB Corp Tower  
Block 346, Road 4626  
Building 1411  
P.O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

### United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP  
Dubai Branch  
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road  
Next to Crown Plaza  
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E  
Tel: +971 4 3161600  
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP  
Abu Dhabi Branch  
Sheikh Rashed Bin Saeed  
Al Maktoom, (Old Airport Road)  
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E  
Tel: +971 2 4199 555  
Fax: +971 2 2222 477

### Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP  
Jeddah Branch  
Al Khalidiah District,  
Al Mukmal Tower, Jeddah  
P.O Box: 15385 Jeddah 21444  
Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 2 603 6300  
Fax: +966 2 603 6318

### Jordan

National Bank of Kuwait SAKP  
Amman Branch  
Shareef Abdul Hamid Sharaf St  
P.O. Box 941297, Shmeisani,  
Amman 11194, Jordan  
Tel: +962 6 580 0400  
Fax: +962 6 580 0441

### Lebanon

National Bank of Kuwait  
(Lebanon) SAL  
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh  
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh  
Beirut 1107 2200, Lebanon  
Tel: +961 1 759700  
Fax: +961 1 747866

### Iraq

Credit Bank of Iraq  
Street 9, Building 187  
Sadoon Street, District 102  
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq  
Tel: +964 1 7182198/7191944  
+964 1 7188406/7171673  
Fax: +964 1 7170156

### Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt  
Plot 155, City Center, First Sector  
5th Settlement, New Cairo  
Egypt  
Tel: +20 2 26149300  
Fax: +20 2 26133978

### United States of America

National Bank of Kuwait SAKP  
New York Branch  
299 Park Avenue  
New York, NY 10171  
USA  
Tel: +1 212 303 9800  
Fax: +1 212 319 8269

### United Kingdom

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Head Office  
13 George Street  
London W1U 3QJ  
UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Portman Square Branch  
7 Portman Square  
London W1H 6NA, UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7486 3877

### France

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Paris Branch  
90 Avenue des Champs-Elysees  
75008 Paris  
France  
Tel: +33 1 5659 8600  
Fax: +33 1 5659 8623

### Singapore

National Bank of Kuwait SAKP  
Singapore Branch  
9 Raffles Place # 44-01  
Republic Plaza  
Singapore 048619  
Tel: +65 6222 5348  
Fax: +65 6224 5438

### China

National Bank of Kuwait SAKP  
Shanghai Office  
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center  
1233 Lujiazui Ring Road  
Shanghai 200120, China  
Tel: +86 21 6888 1092  
Fax: +86 21 5047 1011

## NBK Capital

### Kuwait

NBK Capital  
38th Floor, Arraya II Building, Block 6  
Shuhada'a street, Sharq  
PO Box 4950, Safat, 13050  
Kuwait  
Tel: +965 2224 6900  
Fax: +965 2224 6904 / 5

### United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE  
Precinct Building 3, Office 404  
Dubai International Financial Center  
Sheikh Zayed Road  
P.O. Box 506506, Dubai  
UAE  
Tel: +971 4 365 2800  
Fax: +971 4 365 2805

## Associates

### Turkey

Turkish Bank  
Valikonagl CAD. 7  
Nisantasi, P.O. Box. 34371  
Istanbul, Turkey  
Tel: +90 212 373 6373  
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Fax: (965) 2224 6973, Email: econ@nbk.com